مد خط السكة الحديد الى العقبة، تحركت، أيضاً، القوات التركية نحو طابا، نقطة الحدود المصرية، على بعد ثلاثة أميال من العقبة. وبدأت الأزمة التي عرفت في التاريخ المصري بأزمة الحدود، أو مشكلة طابا، العام ١٩٠٦، فأُجريت المراسلات والتحركات بين القاهرة والآستانه ولندن حتى حلّت المشكلة في النهاية وظلت نقطة الحدود المصرية عند طابا، كما جاء في فرمان تولية الخديوي عباس حلمي، العام ١٨٩٢.

وفي اثناء أزمة طابا بين مصر وبريطانيا وتركيا، ذكرت جريدة «المقطم» القاهرية (٢٨/٤/١٩٠٦): «انه [في] اثناء الأزمة، وصلت بعثة من برّ الشام، قبضت السلطات المصرية في العريش [على افرادها]. وتعتقد الجريدة بأنهم آتون في مهمة سياسية، وإنْ كانوا يموّهون مقصدهم الحقيقي بأنهم يذكرون انهم يقصدون شراء الاراضي، اذا وجدوا أراضي تعجبهم، وانهم ربما وصلوا السويس في رحلتهم، بينما صحّحت جريدة 'المؤيد'، في الاول [من أيار] (مايو) ١٩٠٦، نقلاً عما كتبته 'غازيت دي كولونيا' انه قد ثبت ان المقبوض عليهم سبعة من المزارعين اليهود جاءوا من فلسطين». وفي العام ١٩٠٥، سقطت وزارة المحافظين في بريطانيا وجاءت الى الحكم وزارة من حزب الاحرار، برئاسة كامبل بانرمان. وكان من المعروف اهتمامه بالامور الداخلية بالدرجة الاولى، الأمر الذي أقلق حزب المحافظين، وشجعهم، في الوقت عينه، على مساومة الوزارة على شؤون السياسة الخارجية، فاتفق الحزبان على اطلاق يد حزب الاحرار في الشؤون الداخلية، مقابل ترك السياسة الخارجية في أيدي موظفي حزب المحافظين. وبهذا استمرت المشروعات الاستعمارية.

ومن أجل مواجهة النفوذ الالماني، سعت بريطانيا الى توسيع اتفاقياتها مع الدول الاخرى في مواجهة ألمانيا، فأُجريت محاولات بريطانية لتشكيل جبهة استعمارية من الدول ذات المصالح المشتركة، بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال وايطاليا واسبانيا. وسعى رئيس الوزراء البريطاني، بانرمان، الى تشكيل هذه الجبهة وتحديد مهمتها. ومن اجل هذا، شكلت لجنة بحث ودرس من أساتذة التاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد والزراعة والنفط والجغرافيا، فخاطبهم بانرمان بأنه على نجاح مهمتهم يتوقف رخاء هذه الدول وسيطرتها.

وقد عكف الاساتذة والعلماء على درس تاريخ الامبراطوريات، وكيف حكمت، وكيف انهارت، وما هي العقبات التي تحول دون نفوذ هذه الجبهة الاستعمارية. واستخلصوا خططاً للمستقبل ضمّنوها تقريرهم الذي عرف بتقرير بانرمان. وجاء في هذا التقرير، الذي أشار اليه شفيق الرشيدات في كتابه «فلسطين، تاريخاً وعبرة ومصيراً»، والذي أشار، بدوره، الى ان انطون سليم كنعان، المحامي في القاهرة، أشار اليه في محاضرة بعنوان «فلسطين والقانون»:

«ان البحر المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ولمصالح كل الدول المتحدة؛ فهو الجسر بين الشرق والغرب؛ وهو الممر الطبيعي الى آسيا وافريقيا؛ فلا بد من خطة تستهدف السيطرة على هذا البحر ـ ملتقى طرق العالم ـ وعلى شواطئه الجنوبية، والشرقية، لأن من يستطيع السيطرة على هذه المنطقة يتحكم في العالم». وحدّد التقرير المخاطر التي تقف حائلاً أمام المشروعات الاستعمارية، وعلى رأسها الشعب العربي، الذي قال عنه التقرير: «تتوفر له من وحدة تاريخية ودينية ووحدة لسان وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد وتتوفر له في نزعاته التحررية، وفي ثرواته الطبيعية، وتعداده المتزايد، كل أسباب القوة والتحرر والنهوض». وطالب التقرير بابقاء الشعب العربي على ما فيه من تفكك وتأخر، ومحاربة أي ارتباطات، وضرورة ايجاد الوسائل العملية لفصل أجزاء المنطقة